A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/8/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 29 أكتوبر 2012

# اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

## الدورة الثامنة

**جنيف، 19 و20 ديسمبر 2012**

## قياس حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في السوق الداخلية: وضع نهج جديد إزاء تقدير أثر التعدي على المبيعات[1]

*من إعداد ستيجن هورينس وبريسيليا هانت وأليساندرو مالكيودي وروزالي ليكاردو باكولا وسكريكانث كاديالا وليلا روبينوفيتش وباري إيرفين، راند أوروبا (RAND Europe)**

1. لا يوجد نقص في التقديرات الخاصة بحجم حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وهناك بعض الأدلة التجريبية على الآثار السلبية التي تخلّفها تلك التعديات في قطاعات محدّدة. غير أنّ معظم الجهود التي تُبذل من أجل وضع تلك التقديرات تفتقر إلى منهجية شفافة وتعاني من قيود شديدة تتعلق بالمنهجية أو البيانات أو أنّها تُموّل من قبل الأطراف المؤثرة في النقاش. وذلك يعني أنّ ما تفضي إليه تلك الجهود من تقديرات سيكون حتما محلّ اعتراض وتقييد قويين، ممّا يدفع إلى التساؤل عن مدى فائدة تلك التقديرات بالنسبة للحكومات والشركات التي تحاول فهم الظاهرة والتصدي لها. ودون تقديرات موضوعية وموثوقة عن حجم حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية يصعب التناقش حول الادعاءات الخاصة بحالات التعدي المذكورة، ناهيك عن اتخاذ القرارات المستنيرة بخصوص الاستراتيجيات الفعالة التي تمكّن من التصدي للمشكلة.

2. وبالنظر إلى شدة تلك النقاشات أصبح وضع نهج مسند بالبيّنات إزاء قياس حجم الظاهرة وتأثيرها أهمّ من أيّ وقت مضى. ونعرض، في هذه الوثيقة، نتائج دارسة أجريت من أجل مساعدة المفوضية الأوروبية على استنباط منهجية تمكّن من تقدير نطاق حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية وحجمها وتأثيرها على الاقتصاد الأوروبي في السوق الداخلية. وهذه الدراسة هي بمثابة المرحلة الأولى في محاولة لتقييم المشكلة باستمرار ووضع سياسات مسندة بالبيّنات في مجال حقوق الملكية الفكرية.

[1] تستند هذه الوثيقة بدرجة كبيرة إلى تقرير نشره معهد راند أوروبا (*RAND Europe*) في سبتمبر 2012 (هورينس وزملاؤه 2012).

* إنّ الآراء المعبّر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو أو آراء الدول الأعضاء في الويبو.

3. ونسعى، في هذه الوثيقة، إلى الردّ على عدد من الأسئلة البحثية التي تساعد على تحقيق هذا الهدف.

4. ما الذي يمكننا استخلاصه من المحاولات السابقة الرامية إلى تقدير حجم وأثر حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية؟

5. يمكن أن يخلّف إنتاج أو استهلاك منتجات تتعدى على حقوق الملكية الفكرية آثارا على أصحاب الحقوق والمستهلكين والحكومات والموظفين وجهات أخرى. وكان هناك عدد من المحاولات الرامية إلى تقدير مختلف تلك الآثار، باستخدام منهجيات مختلفة. وتمتد التقديرات من تراجع سنوي في الإيرادات الضريبية قدره 77,5 مليار دولار أمريكي بسبب التقليد والقرصنة (Frontier Economics 2011) إلى فقدان 085 120 وظيفة في قطاع الصناعة السينمائية (Siwek 2006).

6. وكشفنا عن نحو 250 من المنشورات الوجيهة، تم تحليل 80 منشورا منها بالتفصيل. وركّزنا على الدراسات التي أوردت محاولات مُبتكرة لتقدير نطاق أو حجم أو تأثير التقليد أو الاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية. واستخلصنا عددا من الدروس من هذا الاستعراض:

- لقد تم التشكيك، على نطاق واسع، في صحة وموثوقية العديد من هذه التقديرات في الدراسات السابقة. فهي إمّا تفتقر إلى الشفافية اللازمة أو أنّها تعرّضت، عند شرح منهجياتها بدقة، للنقد بسبب بعض من فرضياتها.

- ولا بدّ من وضع مؤشرات تقريبية لتقدير حجم الأسواق غير الشرعية. ففي تلك الأسواق يتعذّر الاطلاع بشكل مباشر على العرض والطلب فيما يخص المنتجات المقلّدة وحالات الاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية. وهذا يعني أنّ المؤشرات التقريبية، وهي قياسات غير مباشرة تعطي صورة تقريبية أو تمثيلية عن الظاهرة الحقيقية، ستكون ضرورية لتقدير إنتاجها وتجارتها واستهلاكها.

- وتستند مصادر البيانات القائمة، أساسا، إلى استطلاعات الآراء التي أجريت في أوساط المستهلكين وإلى عمليات الحجز. كما تقوم معظم مصادر البيانات الخاصة بتقدير حجم تلك الأسواق، بالدرجة الأولى، على المعلومات التي يقدمها المستهلكون والمورّدون بأنفسهم وكذلك على البيانات الواردة من المسؤولين عن إنفاذ القوانين والمتعلقة بعمليات حجز ودعاوى قضائية معروفة. وتستخدم بعض الجهود التي تُبذل في هذا المجال تلك المصادر إلى جانب المعلومات المحصّلة عن طريق نُهج أكثر تعقيدا واستهلاكا للموارد، مثل التسوّق المقنّع أو العمليات الخداعية.

- ولا يوجد إلاّ القليل من التوافق حول المنهجيات في المؤلفات الخاصة بالتقليد. وفي حين أجري العديد من المحاولات من أجل تقدير حجم التقليد، فإنّه لم يُسجّل إلاّ القليل من التوافق حول منهجية مفضّلة يمكن تطبيقها في جميع القطاعات الصناعية. ويتواصل تطوّر الأساليب والأشكال المُبتكرة لجمع البيانات. كما يصعب، في كثير من الأحيان، تقييم نوعية دراسات محدّدة، إذ لا تنطوي تلك الدراسات سوى على القليل من الشفافية فيما يخص الفرضيات وقيم البيانات أو مصادرها، وذلك لأسباب وجيهة في غالب الأحيان.

- وهناك توافق أكثر في المؤلفات الخاصة بحالات التعدي على حق المؤلف. وتركّز معظم النُهج، حاليا، على "القرصنة الإلكترونية". فانعدام السلع الملموسة يخلّف آثارا أساسية على قنوات التوزيع الخاصة بالاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية. وتستخدم التقديرات المرتبطة بحالات التعدي على حق المؤلف، عادة، أساليب استطلاع الآراء والإحصائيات الخاصة بتنزيل الملفات وبالحركة المُسجّلة على الإنترنت. غير أنّ هناك نقصا في الوضوح والاتساق في كيفية إجراء الإسقاطات على أسواق أو بلدان

محدّدة، وذلك لأسباب عدة منها أساسا عدم بلوغ المؤلفات توافقا بعد بشأن العوامل التي تسهم في التعدي على حق المؤلف.

- ويتعيّن القيام بكثير من العمل فيما يتعلق بمعدلات الاستبدال لدى المستهلكين. فلا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن درجة استبدال المستهلكين المنتجات الشرعية بمنتجات تتعدى على حقوق الملكية الفكرية. وتعتمد الفرضيات الخاصة بمعدل الاستبدال على معرفة المستهلكين لنوعية المنتجات وتقييمهم لتلك النوعية. ويتباين هذان العاملان تباينا كبيرا حسب المنتج أو يظلان مجهولين.

- وتفتقر أساليب الإسقاط على أسواق أو بلدان أخرى إلى الوضوح. فلا بدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تجميع النتائج الخاصة بمنتجات محدّدة والمستقاة من مختلف البلدان في ضوء الفروق الموجودة بين مختلف أسواق المنتجات. وبالنظر إلى احتمال تعذّر جمع بيانات تجريبية عن كل المنتجات وكل المناطق الجغرافية سيتعيّن إجراء بعض التجميع. غير أنّ خصوصيات الأقاليم والأسواق قد تجعل من الإسقاط القائم على فرضيات عامة شاملة لمختلف البلدان وأنواع المنتجات غير معقولة أو غير موثوقة.

- وتشير المؤلفات إلى أنّ هناك تفضيلا للنُهج "القائمة على السوق". فكثير من الدراسات يركّز على المبيعات التي تضيع من أصحاب حقوق الملكية الفكرية الشرعيين. ويمكن اعتبار ذلك قياسا تقريبيا لحجم سوق التقليد والاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية، ولكنّه يمثّل أيضا أثرا رئيسيا. ولا يشكّل توضيح التمييز بين الحجم والآثار من الزاوية النظرية مسألة جوهرية بالنسبة للجهود التي ستُبذل مستقبلا في هذا المجال. غير أنّ استعراضنا للمؤلفات يوحي، من وجهة نظر عملية، بأنّ المبيعات الضائعة، التي تُقاس بالكميات أو الإيرادات، تمثّل نتيجة حسّاسة ينبغي مراعاتها عند تقدير حجم التقليد والقرصنة باتباع نهج "يقوم على السوق".

7. ما معنى ذلك بالنسبة إلى وضع منهجية تطبقها المفوضية الأوروبية لتقدير حجم حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في السوق الداخلية؟

8. لقد خلصنا إلى أنّه لا توجد، لتقدير حجم التقليد والاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية، أيّة وسيلة موثوقة أو مقبولة يمكن استخدامها لإنتاج قياسات سنوية بخصوص كل المنتجات أو الأسواق المتضرّرة وفي كل البلدان. وفي حين يمكن لنُهج مختلفة، مثل استطلاعات آراء المستهلكين أو التسوّق المقنّع، توفير معلومات مفيدة تسهم في فهم الجوانب الخاصة لتلك الأسواق، فمن الواضح أنّه لا يوجد حلّ مناسب لجميع الظروف.

9. ويبدو أنّ النهج القائم على السوق إزاء تقدير المبيعات الضائعة من أصحاب الحقوق من النُهج الحسّاسة لإجراء قياس تقريبي لسوق حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي ولإجراء تقدير رئيسي للآثار المترتبة على ذلك. وفي حين لا تمثّل المبيعات أو الإيرادات الضائعة سوى جزءا من الآثار المحتملة لحالات التعدي، فإنّها بمثابة خطوة أولى في سبيل وضع نظام للرصد بغرض قياس الآثار الأخرى بشكل أوسع (مثل الآثار على الابتكار والنمو والقدرة التنافسية والإبداع والثقافة والصحة العمومية والسلامة والعمل والبيئة والإيرادات الضريبية والجريمة).

10. ما هي الخصائص ومتطلبات البيانات التي ستتسم بها هذه المنهجية؟

11. نقترح ونجرّب منهجية جديدة لتقدير المبيعات الضائعة استنادا إلى النظرية الاقتصادية التي طُبقت على قطاعات صناعية محدّدة في بعض الحالات (مثل Qian, 2011). ونقترح استخدام التنبؤات الخاصة بمبيعات الشركات إلى جانب المعلومات الواردة في المؤلفات الخاصة بالقياسات القطرية المتعلقة بالتقليد لفهم الاتجاهات السائدة في مجال التقليد.[2]

[2] يرد شرح هذه المنهجية بالتفصيل في باكولا وزملائه (2012) وهورينس وزملائه (2012).

واستنتاجنا الرئيسي هو أنّ العلاقة بين تلك القياسات القطرية والفروق غير المتوقعة بين تنبؤات الشركات والمبيعات يوفر لنا قياسا تقريبيا لتقدير الاتجاهات السائدة في حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

12. والمنهجية هي عبارة عن نهج يركّز على العرض ويستخدم النظريات الاقتصادية الخاصة بالمنافسة الاحتكارية والسلع التي يمكن التمييز بينها. وينزع المقلّدون، نظريا، إلى الاتجاه نحو الأسواق التي تكون فيها الشركات قادرة على جني بعض العائدات الاحتكارية. وذلك راجع إمّا إلى تميّز المنتجات أو إلى وجود احتكار فعلي يمارسه عدد قليل من الشركات. ويحاول النهج الذي نتبعه تحليل هذه الخاصية في استراتيجيته التجريبية الرامية إلى تقدير حجم السوق.

13. والفكرة التي تقوم عليها المنهجية هي جني المعلومات اللازمة من المنتجين الشرعيين لتقدير القيمة البعدية "للطلب غير الملبّى" على منتجاتهم واستخدام تلك القيمة كحساب تقديري للمبيعات الإجمالية من المنتجات المقلّدة. ونفترض أنّ في مقدور أصحاب الحقوق الذين يستهدفهم المقلّدون حساب تلك القيمة بوصفها القيمة المتبقية من الطلب المتوقّع على منتجاتهم وصافي الوحدات المباعة فعلا.

14. وإذا لم تقدر إحدى الشركات الرئيسية في سوق احتكار القلّة على بيع الكمية التي كانت تتوقّع بيعها، فإنّ سبب عدم قدرتها على البيع يكمن عادة في صدمة غير متوقّعة يمكن ملاحظتها بعد ذلك، مثل صدمة تحلّ بسلسلة الإمداد أو حملة دعائية لا تلقى صدى كافيا أو حتى أزمة اقتصادية أو حادثة زلزال تؤثّر في الاقتصاد إجمالا. وعندما تُراعى كل تلك العوامل، فإنّ الكميات المتوقّعة المراجعة تصبح أكثر موافقة بكثير للأحجام المباعة فعلا. غير أنّ مراجعة التوقّعات تعجز، في بعض الأحيان، عن إزالة الفرق بين المبيعات المتوقّعة المراجعة والمبيعات الفعلية.

15. ويفترض النموذج الذي ننتهجه أنّ هذا الطلب غير الملبّى وغير المُبرّر ينجم، جزئيا على الأقلّ، عن حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية. ويحاول نموذج إحصائي، بعد ذلك، تحديد حصة ذلك الطلب التي لها صلة وثيقة بعوامل تسهم في حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بمنتج معيّن في بلد معيّن. وقد تشمل تلك العوامل ما يلي: سيادة القانون أو مراقبة الفساد أو مستوى السياحة أو النفاذ الواسع النطاق إلى الإنترنت أو فعالية الحكومات. وينطوي هذا النهج على انحدار من مرحلتين يستند إلى الخطوات المبيّنة في الإطار أدناه.

**نهج من مرحلتين إزاء تقدير المبيعات الضائعة بسبب التعدي على حقوق الملكية الفكرية**

1) **المرحلة الأولى:** تحديد الخطأ غير المُبرّر
   أ. العمل، استنادا إلى التنبؤات الخاصة بكميات منتجات محدّدة التي كانت تتوقّع الشركات بيعها في فترة زمنية معيّنة، على حساب الفرق بين الكميات المتوقّع بيعها والكميات المباعة فعلا؛
   ب. تحديد أيّة أسباب "ملحوظة" لوجود "الخطأ"؛
   ج. الفرق المتبقي هو الخطأ غير المبرّر في التنبؤات.
2) **المرحلة الثانية:** تقدير حجم الخطأ غير المبرّر الناجم عن حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية
   أ. جمع المؤشرات المتعلقة بالعوامل الملحوظة بخصوص سنة معيّنة والتي تم تحديدها في المؤلفات بوصفها مرتبطة باستهلاك وتوريد المنتجات التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية. وقد تشمل تلك العوامل عوامل قانونية (مثل سيادة القانون) أو اقتصادية (مثل السياحة الدولية) أو تكنولوجية (مثل النفاذ الواسع إلى الإنترنت)؛
   ب. الربط بين الخطأ غير المبرّر وبين عوامل الانحدار الخاصة بالمرحلة الثانية؛
   ج. استنباط تقدير لحجم الخطأ التنبؤي غير المبرّر الذي يمكن توقعه من خلال عوامل العرض والطلب التي تسهم في حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

16. ويقتضي النهج توفير البيانات التنبؤية للشركات بخصوص المنتجات التي تتعرّض للتعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، فضلا عن المبيعات الفعلية في مختلف البلدان. وتتطلب مرحلة الانحدار الأولى معلومات استعادية عن العوامل المتعلقة بالمنتجات أو الشركات أو الأسواق والتي يمكنها تبرير الخطأ. وقد تشمل تلك المعلومات بيانات عن مبيعات المنافسين، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وثقة المستهلكين، ومعدلات أسعار العملات وغير ذلك. أمّا مرحلة الانحدار الثانية فتقتضي إحصاءات وصفية سنوية عن العوامل المرتبطة بحالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في بلدان محدّدة.

17. ما الذي يمكننا تعلّمه من تطبيق هذه المنهجية بخصوص درجة وآثار حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في السوق الداخلية؟

18. لقد تم اختبار المنهجية الجديدة تجريبيا باستخدام بيانات سرية أتاحتها لنا شركة متعدّدة الجنسيات تعمل في مجال التكنولوجيا وتنتج سلع استهلاك يستهدفها المقلّدون. وتشير البيّنات الأولية إلى أنّ منهجية الخطوتين البديلة المقترحة قد تكون وسيلة مفيدة للمضي قدما نحو رصد الاتجاهات السائدة فيما يخص الحجم الإجمالي لأسواق المنتجات المقلّدة، وبخاصة السوق الداخلية.

19. وفي الاختبار التجريبي يواجه النموذج صعوبة في تقدير قيم شاذة كبيرة وغير منتظمة تتعاظم، في معظم الحالات، تحت تأثير سوق واحدة خارج أوروبا. وعند إزالة تلك القيم الشاذة يميل النموذج إلى استحداث تقديرات متوافقة إلى حد كبير مع التقديرات التي تستحدثها الشركة. كما أنّ الاتجاهات المُسجّلة في النماذج التي تستثني ذلك البلد تتوافق إلى حد كبير مع الاتجاهات المستقاة من النهج الذي تتبعه الشركة. وعدم قدرة النموذج على ضمان الفعالية نفسها في تقدير القيم الشاذة، التي تتعاظم أساسا تحت تأثير بلد واحد يُعتبر على نطاق واسع المورّد الرئيسي للمنتجات المقلّدة، من الأمور التي ينبغي النظر فيها بجدّية، وبدون الحكم على هذا النموذج حتى يخضع لمزيد من الاختبارات فيما يخص شركات ومنتجات أخرى (وتُقارن النتائج مع تقديرات الشركة لحجم المنتجات المقلّدة). ومن المحتمل أن يكون مستوى التقليد، فيما يخص ذلك البلد، مختلفا إلى درجة تستوجب أن يُتبّع بخصوصه نهج مختلف تماما عما يُتبّع بشأن البلدان التي تنتج، عادة، كميات أقلّ من المنتجات المقلّدة.

20. ولا بدّ أن يخضع النموذج، الذي سيشمل بيانات من شركات إضافية ومنتجات أخرى وفترة زمنية أطول، لتقييم كامل ودقيق قبل البتّ فيما إذا كانت المنهجية تضمن تنبؤا موثوقا بالتقلبات على المديين البعيد والقريب.

21. ومن المؤسف تعرّض التقييم الأولي للنموذج التجريبي لقيود كثيرة نظرا لعدم تمكّننا سوى من إنجاز اختبار تجريبي واحد مع شريك واحد من شركاء قطاع الصناعة. وصعوبة تجنيد شركاء قطاع الصناعة لجمع البيانات تمثّل في حد ذاتها عيبا من عيوب النهج الحالي. غير أنّ هناك عددا من الفوائد المرتبطة باستخدام هذا النهج، في حال ثبتت فعاليته عند إدراج بيانات إضافية.

22. وعليه خلصنا، استنادا إلى البيّنات المتسقة في الاتجاهات الطويلة الأجل والتوافق الإحصائي بين تقديراتنا وتقديرات الشركة في النماذج التي تستبعد القيم الشاذة، إلى أنّ نموذج راند من النماذج الواعدة وينبغي المضي في اختباره وتعديله على نحو كامل.

23. ما هي فوائد هذه المنهجية مقارنة بالبدائل؟
يتسم أسلوب راند بعدد من المزايا مقارنة بالنُهج التي طُبّقت في الماضي:

- *الفعالية من حيث التكلفة*: يمكن أن تُطبّق المنهجية المقترحة بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بالأساليب المعيارية الرئيسية الأخرى المُطبقة في قطاع الصناعة، مثل التسوّق المقنّع أو استطلاع آراء المستهلكين.

- *المرونة*: يتسم النهج بمرونة نسبية ويمكن تغييره لاستيفاء جوانب فريدة من منتجات أو شركات أو قطاعات صناعية محدّدة مع صون القدرة على تجميع نتائج يمكن تعميمها على مختلف المنتجات والشركات والقطاعات الصناعية من أجل استحداث تقديرات إقليمية أو عالمية عن مستوى التقليد.

- *إمكانية المقارنة*: يمكّن الأسلوب من إجراء مقارنة منهجية لآثار التقليد بين الشركات التي تعمل ضمن السوق ذاتها أو ضمن أسواق متعدّدة تخصّ منتجات مماثلة. ذلك أنّ النموذج نفسه يُطبّق في مختلف الشركات، وبالتالي فإنّ وجود أيّ خطأ من أخطاء السوق العامة في تقدير التقليد بشكل أعمّ لن يؤثّر في الآثار النسبية للتقليد على شركة ما مقارنة بسائر الشركات.

- *قابلية النسخ*: من أهمّ فوائد الأسلوب إمكانية نسخه على منتجات متعدّدة وفي بلدان متعدّدة وفي سنوات متتالية. ومن الواضح، بالنظر إلى احتمال خضوع المنهجية وعناصرها للتغيير مع مرور الوقت، لزوم تحديث التقديرات بطريقة استعادية ممّا يمكّن من الحفاظ على إمكانية مقارنة النتائج مع مرور الوقت.

24. ما هي التحديات والقيود التي تواجهه هذه المنهجية؛ وهل يمكن التصدي لها، وبأيّ طريقة؟

25. على الرغم من أنّ البيّنات الأولية تشير إلى أنّ أسلوب راند يفي بالغرض في تتبّع الاتجاهات العامة المُبلّغ عنها من خلال التسوّق المقنّع عند استبعاد القيم الإحصائية الشاذة، فإنّ ثمة عددا من التحديات التي لا تزال مطروحة. ويجب تناول تلك التحديات أو مراعاتها قبل تطبيق أسلوب راند على نطاق أوسع.

26. التحديات المطروحة فيما يخص استخدام البيانات التنبؤية. تعتمد إمكانية تطبيق الأسلوب على توافر البيانات التنبؤية للشركات وعلى نوعية تلك البيانات. وهناك أسباب مختلفة لاحتمال صعوبة جمع تلك البيانات. فقد يكون هناك تضارب في نماذج الأعمال الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ذاتها والتي تُقاس فيها المبيعات بوحدات مختلفة (مثل أقراص الفيديو الرقمية مقابل حقوق البثّ). ومن المشكلات الأخرى مدى إدراج الشركات للتقليد في تنبؤاتها وإمكانية أو كيفية دمج هذا العنصر في نموذج ما. وستظلّ هذه المسائل مستحكمة بوجه خاص في بعض الأسواق وتمثّل، بالتالي، تحديا أمام تقدير مستوى التنبؤ المنهجي في مختلف الأسواق المعنية.

27. التحديات المطروحة فيما يخص الحصول على بيانات المبيعات التنبؤية والفعلية. على الرغم من أنّ البيانات التنبؤية بدت متوافرة في كثير من الحالات، فإنّ الشركات المشمولة بدراستنا التجريبية كانت متردّدة للغاية في إتاحة تلك المعلومات. وهناك عدد من الأسباب الواضحة لذلك التردّد. فثمة، مثلا، مخاوف من احتمال الكشف عن بيانات حسّاسة من الناحية التجارية. وقد يصعب أيضا على الشركات المقارنة بين تنبؤات تخص منتجات مختلفة نظرا لاحتمال إجراء التنبؤات بطريقة غير مركزية على صعيد السوق الوطنية أو الإقليمية. ومن التحديات الأخرى الدرجة التي قد تحاول بها الشركات التلاعب ببيانات الأخطاء التنبؤية قبل تقديمها لإدراجها في نموذجنا وذلك بغرض التأثير في التقديرات الخاصة بحجم السوق. وفي حين يوجد احتمال بإبداء هذا السلوك الاستراتيجي، فإنّ التشخيصات التحليلية متوافرة للمساعدة على الكشف عن التلاعب بالأخطاء التنبؤية. والأهمّ من ذلك أنّ تلك الأخطاء لن تؤثّر في موثوقية النموذج في تقدير الاتجاهات السائدة في مجال التقليد على المدى البعيد، شريطة أن تكون الشركات مثابرة في الإبلاغ عن ذلك بانتظام شديد.

28. المخاوف المتعلقة بقطاع الصناعة: على النهج الذي يحاول استحداث تقديرات عن حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية بطريقة منهجية تشمل شركات وقطاعات صناعية متعدّدة السعي، بالضرورة، إلى تجميع مسائل القياس بمستوى سيكون أقلّ دقة ودلالة بكثير ممّا يضمنه التقييم الذي يجرى بخصوص شركة واحدة أو قطاع صناعي واحد. ذلك أنّ لبعض القطاعات الصناعية خصائص مميّزة تتطلب مراعاتها بشكل دقيق. والتصدي لهذه المجموعة من التحديات بطريقة مباشرة من العمليات المعقدة التي قد يتعذّر إنجازها دون الاستخدام الفعلي للبيانات، ولكنّ مرونة النموذج توحي بإمكانية القيام بذلك.

29. إمكانية تطبيق النموذج على الاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية. لا نستبعد، من الناحية النظرية، احتمال إسهام منهجيتنا في توفير إرشادات حسّاسة عن حجم الاستخدام غير المصرّح به للمحتويات المحمية. غير أنّه يمكن القول، من منظور تجريبي، إنّ القطاعات الصناعية المعنية بذلك الاستخدام، ولاسيما تلك التي تنطوي على محتويات إلكترونية، تتسم بعدد من الخصوصيات التي قد تعقّد إمكانية تطبيق النموذج. وعليه فإنّ من المهمّ إبراز الشواغل والقيود، ولكن من السابق لأوانه استبعاد إمكانية تطبيق منهجية راند على مجمل حالات الاستخدام المذكور.

30. ما هي الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها للتمكّن فعلا من إجراء رصد سنوي لاتجاهات حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في السوق الداخلية؟

31. إنّ المنهجية المذكورة أعلاه تمثّل خطوة أولى نحو وضع نظام لرصد اتجاهات حالات التعدي عل حقوق الملكية الفكرية في السوق الداخلية. ويجب، قبل تنفيذ هذا النهج، اختبار وإثبات جدواه وموثوقيته على مستوى شركات وقطاعات صناعية متعدّدة. ولا بدّ، للقيام بذلك، من اتخاذ الخطوات الإضافية التالية:

32. اكتساب الثقة والتأييد من قطاع الصناعة. من الخطوات الإضافية الحاسمة والضرورية لإحراز مزيد من التقدم في تطوير المنهجية بناء الثقة واكتساب التأييد من القيادات الرئيسية لقطاع الصناعة. ونشجّع أصحاب المصلحة على المشاركة في المناقشات حول إمكانية تطبيق النهج في أسواقهم. ومواطن الضعف التي قد تشوب النهج لا ينبغي أن تشكّل، في حد ذاتها، سببا يحول دون مواصلة استكشافه. وقد يقتضي اكتساب التأييد نشر شروح أو عروض غير تقنية لفائدة الأوساط المعنية بوضع السياسات وأصحاب المصلحة.

33. مواصلة تطوير المنهجية. لا يمكن فهم فائدة الأسلوب بالنسبة للشركات وأصحاب المصلحة إلاّ عن طريق الاختبار التجريبي الذي يستخدم البيانات الحقيقية المتأتية من شركات متعدّدة. وينبغي أن يكون ذلك أحد الأولويات. ومن المهمّ إثبات صحة المفهوم بتوسيع نطاق العمل التجريبي في المستقبل القريب ليشمل مجموعة من الشركات المختارة التي تمثّل طائفة واسعة من المنتجات، بما في ذلك المنتجات المتعلقة بالاستخدام غير المصرّح به للمحتويات الإلكترونية المحمية. وإذا تبيّن أنّ مجموعة أساسية من المتغيّرات تنطوي على فائدة متسقة في توقّع خطأ تنبؤ غير مبرّر، فإنّ من الممكن توسيع نطاق الجهود بغرض تقييم موثوقية النهج في أسواق تتسم بقدرة تنافسية أكبر.

34. إمكانية تكييف النموذج مع خصوصيات القطاعات. من مواطن القوة التي تتسم بها منهجية راند المقترحة مرونتها في تناول العوامل المعاصرة الفريدة من نوعها والمتعلقة بقطاع الصناعة والشركات والأسواق. وبتوسيع نطاق الدراسة التجريبية ليشمل مجموعات متعدّدة من المنتجات والصناعات سيمكن النظر أيضا في مدى حيلولة الخصائص الفريدة التي تميّز قطاع الصناعة دون تنفيذ هذا النهج.

35. تيسير توفير البيانات. لقد كانت عملية تحديد البيانات اللازمة لهذه الدراسة التجريبية ومقارنتها بالنسق الصحيح الوارد من الشركة وتهيئتها بالطريقة المناسبة لإجراء التقديرات في النموذج من العمليات التي تستهلك وقتا طويلا وجهدا كبيرا. وهناك عدة خطوات يمكن اتخاذها من أجل تيسير هذه العملية وتسريعها: 1) لا بدّ أن يقضي أحد أعضاء فريق البحث وقتا مع مسؤولي الشركة لشرح النهج وفهم تنبؤات الشركة والاتجاهات الخاصة بمبيعاتها وكيفية التقاط الشركة للبيانات التي تصف

تلك الاتجاهات؛ 2) ولا بدّ من أحكام قويّة لحماية البيانات، بما في ذلك التوقيع على اتفاقات بشأن استخدام البيانات؛ 3) وينبغي استحداث قالب موحد لتقديم البيانات بغرض تيسير توفير البيانات على نحو منهجي في كل الشركات.

المراجع

Frontier Economics, Estimating the Global Economic and Social Impacts of Counterfeiting and Piracy, Report Commissioned by Business Action to Stop Counterfeiting and Piracy (BASCAP), February 2011 .

Hoorens, S., P. Hunt, A. Malchiodi, R. Liccardo Pacula, S. Kadiyala, L. Rabinovich, B. Irving, Measuring IPR infringements in the internal market: Development of a new approach to estimating the impact of infringements on sale. TR-1279-EC, RAND Europe, Cambridge, UK, September 2012.

Pacula, R. L., S. Kadiyala, P. Hunt and A. Malchiodi, An Alternative Framework for Empirically Measuring the Size of Counterfeit Markets, Working Paper 18171, National Bureau of Economic Research, June 2012.

Qian, Y. “Counterfeiters: Foes or Friends”, NBER Working Paper, No. 16785, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, 2011.

Siwek, S. E., The True Cost of Motion Picture Piracy to the US economy, Institute for Policy Innovation, Policy Report 186, No. 14, 2006 .

[نهاية الوثيقة]